■ تقارير علمية ■

مستقبل التنميه ودور المشروعات الصغيره
الاسكندرية : ١٧-١٨ يناير ١٩٩٦

عرض : سمير عريقات *

عقدت ندوه" مستقبل التنميه ودور المشروعات الصغيره" فى الاسكندريه فى الفتره ١٧-١٨ يناير ١٩٩٦ بالتعاون بين "معهد التخطيط القومى" و"الصندوق الأجتماعى للتنمية" و"العلميون المتحدون للمشروعات والتنمية" . وهى باكورة التعاون بين الجهات الثلاث . وقد قدم فى الندوه (١٩) ورقه نوقش منها ١٧ ورقه خلال ٧ جلسات مكثفه . وقد استعرضت هذه الأوراق الأوضاع الزراعية والصناعيه والاسكان والتعاونيات والمشروعات الرائده فى تنمية المحليات والريف، وأوضاع التعليم والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى والمشروعات الصغيره، وصناديق التمويل، والبيئه وقد توصلت الندوه التى شارك فيها ٤٢ من العلماء وأساتذة الجامعات والخبراء فى المجالات المختلفه الى عدة توصيات أهمها التالى :

١- اتاحة قاعدة معلومات جيده للمنتجين على كافة المستويات تشمل المتغيرات الداخليه والمعارف عما يحدث فى العالم الخارجى حيث أن الكثير يمكن انجازه عن طريق تكامل السياسات الكليه والقطاعيه والثقافيه والتكنولوجيه والبيئيه، وهو الأمر الذى لم يتحقق حتى الأن بشكل يناسب مواجهة التحديات التى تواجهها مصر ويناسب القرن الحادى والعشرين .

٢- كبر حجم وسرعة التغيرات الدوليه والاقليميه مما يستلزم العمل الجاد والعلمى والمخطط لمجابهة آثارها وتعظيم الاستفاده من الايجابيات والاندماج فى المنظومه الاقتصاديه العالميه .

*د. سمير عريقات. خبير بمركز التخطيط الزراعى - معهد التخطيط القومى.

٣- الاستمرار فى برنامج الاصلاح الاقتصادى والهيكلى بمكوناته كحزمه متكامله تجمع بشكل منسق مايلزم تصميمه فى كافة المجالات ومنها البيئه والتعليم والبحث العلمى والعمل التعاونى وغيرها .

٤- وضع استراتيجية متكامله للمشروعات الصغيره وتعميق دورها فى المساهمه فى تحقيق التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه .

٥- التحليل المتعمق لمصادر التمويل المحليه وتعبئتها كأساس لتمويل عملية التنميه فى مصر. الى جانب تعظيم الاستفاده من الامكانيات التمويليه الخارجيه المتاحه ، أكفأ استفاده ممكنه.

٦- وضع استراتيجية يلتزم بها صانع القرار الاستراتيجى والتنفيذى وكذلك الجماهير لمواجهة التحديات البيئية .

٧- التنسيق بين الأجهزه والصناديق التى تعمل وتعنى بالمشروعات الصغيره . بالاضافه الى ضرورة تطوير قواعد البيانات والحسابات القوميه حتى تعطى مسحا لأوضاع المشروعات الصغيره ومشكلاتها وعلاقتها كقواعد امداد للصناعات المختلفه .

٨- التأكيد على ان التجربه الرائده لبرنامج التنميه الريفيه المتكامله (شروق) من خلال اطلاق قوى النمو الذاتى فى القرية ينبغى العمل على انتشارها واستخلاص المزيد من الدروس المستفاده فى اتجاه المواطنين للمشاركه .

٩- الأهتمام بالتطوير والتحديث والبحث العلمى فى تنمية وتعظيم الاستفاده من المشروعات الصغيره كأحد اتجاهات التنميه المستقبليه فى مصر .

١٠- التنبيه لخطورة مشكلة الأميه كمعوق أساسى فى إحداث التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه فى مصر .

١١- دعم الامكانيات الماليه لجهات البحث العلمى والجامعات بما يساعد على تطويرها وزيادة قدرتها على المساهمه فى عملية التنميه وباعتبارها قاعده لبناء الأمن القومى فى المجتمع .

١٢- إتاحة صيغه مناسبه للتعاون والتنسيق بين الجهات العامله فى مجال تمويل المشروعات الصغيره بما يحقق تكامل الحلقات الانتاجيه والتسويقيه والتدريب والدعم الفنى .

١٣- زيادة الاهتمام بمشكلة الاسكان الريفى المتفاقمه لما لها من خطوره شديده على تنمية الريف وانشاء قواعد جديده لتنظيم المبانى فى الريف.

١٤- التنبيه الى خطورة ازدواجية التعليم الأساسى الدينى والمدنى فى مصر وأثر ذلك على الانقسام الثقافى خلال الفتره القادمة .

١٥- التحذير من سلبيات المعالجه والحلول الجزئيه للمشاكل الاقتصاديه والاجتماعيه والعمل على وضع استراتيجية شاملة طويلة المدى لحل هذه المشاكل .

١٦- الاهتمام بتعليم المرأه وتعظيم مشاركتها فى عملية التنميه .

١٧- العناية باعداد المدرس ورفع كفاءته العلميه والثقافيه وربط العلم بالثقافه .

١٨- التركيز على أن التكنولوجيا هى بوابة القرن الحادى والعشرين ومن لايعبرها لن يستطيع ملاحقة ذلك العصر :

١٩- اعطاء الفرص للحركه التعاونيه لتطور نفسها، وتستخدم امكانياتها بطريقة شعبيه ديمقراطيه لتوائم وتدعم عملية التنميه الشامله فى المجتمع فى ضوء التغيرات الحادثه والتوسع فى اقامة المشاريع الاقتصاديه .

عرض الجلسات

فى الجلسه الأولى تم عرض ثلاث أوراق الاولى حول "المتغيرات الاقتصاديه الدوليه والاقليميه خلال العقد الأخير ومقترحات مواجهتها" وقدمها أ.د. يسرى مصطفى وزير الاقتصاد الأسبق . والثانيه حول "مستقبل التنمية الصناعيه ودور المشروعات الصغيره " وقدمها أ.د. فتحى الحسينى خليل مستشار ومدير مركز التخطيط الصناعى بمعهد التخطيط القومى والورقه الثالثه حول "مستقبل التنميه ودور التمويل الخارجى" وقدمها أ.د. محمود عبد الحى مستشار بمعهد التخطيط القومى .

واستعرضت الورقه الاولى فى البدايه المتغيرات الاقتصاديه الدوليه والاقليميه ثم مقترحات مواجهتها والتى تمثلت فى ركيزتين أساسيتين، الأولى : الاستمرار فى برنامج الاصلاح الاقتصادى والهيكلى بمكوناته الرئيسيه الأربعه التاليه :

أ - الاستمرار فى المحافظة على التوازن الاقتصادى الكلى عن طريق سياسات نقديه وائتمانيه وماليه مناسبة .

ب - الاستمرار فى الاصلاح الهيكلى بهدف زيادة جانب العرض من السلع والخدمات وتحسين أداء القطاع الانتاجى وسوق المال مع مراعاة تحسين تخصيص الموارد والتركيز على مفهوم الميزه النسبيه فى سياسة التصنيع المستقبليه والاهتمام بالتكنولوجيا المتطوره .

جـ - الاستمرار فى اصلاح الجوانب التنظيميه والاداريه بهدف تطوير الأجهزه الحكوميه وتطوير نظم وسياسات التعليم والتدريب ونظم الموازنه والاداره الضريبيه وتيسير اجراءات الخدمات العامة .

د - الاستمرار فى السياسات التى من شأنها مراعاة الاعتبارات الاجتماعيه ودعم النشاطات المختلفه للصندوق الاجتماعى .

أما الركيزه الثانيه فتتمثل فى الاستراتيجيات العلميه والاقليميه والاقتصاد القومى .

وتناولت الورقه الثانيه " مستقبل التنميه الصناعيه ودور المشروعات الصغيره " القاء نظره عامه تقييميه لمسار التنميه الصناعيه وسياستها وانجازاتها فى مصر فى الماضى ومحاولة فهم أهم المستجدات العالميه والاقليمية والمحلية فى المستقبل المرئى بهدف تحديد العلاقه بين كم ونوع الحصاد وكم ونوع الجهد والفكر الذى بذل وعبرت عنه خططنا وسياساتنا التنمويه ومحاولة التعرف على حجم ونوع الصعوبات التى تواجه وتحدد قدرتنا الحقيقيه على التنميه بهدف استشراف مستقبل التنميه الصناعيه وموقع المشروعات الصغيره منها . ثم استعرضت الورقه أزمة التنميه فى مصر والتى تبدو ملامحها من :-

- فجوه الموارد سواء فى صوره النقد الأجنبى او التمويل المحلى للاستثمارات .
- تفاقم مشكلة الديون الخارجيه .
- تفاقم مشكلة الديون المحليه على الدوله أو وحدات قطاع الأعمال .
- الخلل الهيكلى الذى تعانى منه الصادرات المصريه .

وانتقلت الورقه الى مناقشة اهم الدروس المستفاده من التجربه المصريه ثم المستجدات

الاقتصاديه على الصعيد العالمى والمحلى فى محاوله لصياغة رؤية مستقبليه للتنميه والتصنيع فى مصر ومحاولة وضع اللبنه الأولى فى بناء تصور استراتيجى للتنميه الصناعيه المصريه فى القرن القادم. وانتقلت الورقه لمناقشة موقع الصناعات الصغيره على خريطة التنميه الصناعيه . وأكدت على انه حتى الآن على الرغم من الجهود المبذوله فى مجال المشروعات الصغيره فان مصر لاتملك منهجيه محدده للنهوض بالمشروعات الصغيره ومنها الصناعات الصغيره ويقصد بذلك امتلاك خط فكرى متكامل وواضح للدور التنموى الذى يمكن أن تلعبه تلك المشروعات . ويتمثل غياب المنهجيه فى :

- تعدد المفاهيم واختلافها باختلاف الجهه ذات العلاقه .
- ترهل الاطار المؤسسى المعنى بالمشروعات الصغيره .
- ترسانه من القوانين واللوائح والاجراءات .

أما الورقه الثالثه (مستقبل التنميه ودور التمويل الخارجى) فقد تضمنت فى بدايتها عرضا موجزا للاطار العام لاتجاهات ونظريات التنميه وتشخيص حالة التخلف حيث تبين أن اتجاهات ونظريات التنميه تركز فى هذا على العوامل الماديه وأن التصنيع هو حجر الزاويه فى التنميه نظرا لضخامة استثماراته لذلك فان قضية التمويل احتلت أهمية ملحوظة فى اتجاهات ونظريات التنميه المعاصره . واستعرضت الورقه مصادر تمويل التنميه الداخليه والخارجيه حيث تتمثل المصادر الداخليه فى الادخار القومى والتمويل المصرفى، أما المصادر الخارجيه فتتمثل فى القروض بأنواعها المختلفه والاستثمارات المباشره والمساعدات التى تأخذ شكل منح وهبات سلعيه أو نقديه . وطالبت الورقه بضرورة استخدام كل من القروض بانواعها والاستثمارات المباشره فى تمويل استثمارات تغل عائدا مباشرا يمكن من مواجهة تلك الأعباء فى التوقيتات الملائمه وأكدت على أنه على الرغم مما يوجه الى المساعدات الأجنبيه من انتقادات فانها تسهم فى تحقيق أهداف تنمويه للبلد المتلقى خاصة فيما يتعلق ببناء وتنمية القدرات البشريه ونبهت الورقه فى النهايه الى ان التنميه فى البلاد الناميه مرهونه بتزايد اعتمادها على مصادر التمويل الداخليه الأمر الذى يقتضى تحليلا متعمقا لهذه المصادر من حيث مكوناتها وأحجامها الفعليه والممكنه كما يقتضى وضع السياسات النقديه الماليه والتجاريه التى تكفل تطور تلك المصادر وتعبئتها.

وقد دارت مناقشات الجلسه الاولى حول العديد من النقاط التى أثارتها الأوراق الثلاث وتمثل ذلك فى:

- منافسة اوربا الشرقيه للعالم الثالث فى الحصول على التمويل والاستثمار.
- مزايا وعيوب الجات خاصة بالنسبه للعالم الثالث ومصر .
- الاصلاح الاقتصادى فى مصر حقيقته وانجازاته .
- الميزه النسبيه والميزه التنافسيه وأهمية وجود مواصفات قياسيه مصريه.
- الانماط التقليديه للصناعات الصغيره فى مصر وضرورة تطويرها.
- أهمية البحوث والتطوير فى امتلاك تكنولوجيا وصناعة وطنيه جيده .
- دور الصندوق الاجتماعى فى تمويل مشروعات الشباب .
- التحدى الحضارى فى منطقة الشرق الوسط .
- أهمية وجود رؤية استراتيجية مصريه فى ظل المتغيرات العالميه والاقليميه الحاليه والمتوقعه.
- أهمية الاعتماد على التمويل المحلى بجانب التمويل الخارجى خاصة فى المشروعات التى تحتاج لرؤوس أموال كبيرة .
- التكتلات العالميه وعوامل الدفع والاعاقه وكيفية الاستفاده من الفتره الانتقاليه المسموح بها فى البلاد الأقل نموا ومنها مصر فى الوصول الى الوضع الذى يؤهلها الى تكثيف المزايا وتقليل المساوىء.
- الدور الحالى والمطلوب لوزارة الصناعة فى مصر .
- مدى القدره التنافسيه المستقبليه للاقتصاد المصرى فى ظل النمو التقنى الهائل فى الدول المتقدمه .

وتضمنت الجلسه الثانيه عرض ثلاث أوراق حول "البعد البيئى فى التنميه " وتناولت الورقه

الأولى " مستقبل التنميه البيئيه فى مصر " وقدمها أ.د. محمود محفوظ وزير الصحه الأسبق ورئيس لجنة الخدمات بمجلس الشورى. وتضمنت الورقه عرضا لمنظومة الحياه والنظام العالمى الجديد والتنميه المتواصله وبعديها الاجتماعى والاقتصادى ثم موارد التنميه فى مصر البشريه والحضاريه والطبيعيه: ثم استعرضت الورقه ثقافة التنميه وآلياتها والسلوك البيئى والعناصر المؤثره على هذا السلوك والتى تشمل تواصل وتراكم المعرفه والعداله والتكافل الاجتماعى واحترام سيادة القانون والعادات والتقاليد والقيم الاجتماعيه. وبينت الورقه استراتيجية التنميه البيئيه التى تتمثل فى التعاون الدولى والتشريع الوطنى والدولى والسيطرة وضبط التلوث وحسن استخدام الموارد الطبيعيه والحفاظ على مستقبل البيئه والبحث العلمى. ثم انتقلت الورقه الى تحديد كيفية مواجهة التحديات التى تواجهها مصر من خلال تحديد الدور الحكومى والشعبى والجماهيرى والمؤسسى وتحديد دور المعونه الأجنبيه والرؤيه الوطنيه المشتركه وانتهت الورقه باستعراض مستويات التوعيه بمشاكل البيئه والذى يتضمن الشرائح المستهدفه- صناع القرار الاستراتيجى- صناع القرار التنفيذى وجمهور المواطنين .

وتناولت الورقه الثانيه والتى جاءت بعنوان "التنميه البيئيه المتواصله بالاستغلال المتكامل للموارد الشجريه" والتى قدمها أ.د. عزت قنديل أستاذ ورئيس قسم الأشجار وتكنولوجيا الأخشاب بزراعة الاسكندريه . وأشارت الورقه الى التوقع الدولى للنقص الشديد فى الموارد الشجريه والبحث الدائم عن وسائل تقليل التلوث البيئى لاستغلال المياه المتاحه وأشارت الورقه الى دور مجاميع الأشجار فى حماية البيئه وتقليل التلوث وتحسين المناخ كما أشارت الورقه الى التجارب المستمره لقسم الغابات والأشجار بجامعة الاسكندريه وأهمية الأبحاث والدراسات كمدخل أساسى لتقليل التلوث وحماية البيئة .

وجاءت الورقه الثالثه فى تلك الجلسه بعنوان "دور المؤسسات فى ظل المتغيرات العالميه لحمايه وتنميه البيئه " وقدمها لواء حسن الهاكع رئيس مجلس اداره هيئه الصرف الصحى فى الاسكندريه .وقد تناولت الورقه مرفق الصرف الصحى فى محافظه الاسكندريه كأحد المرافق الهامه التى تضطلع بحمايه البيئه والصحه العامه واستعرضت تحول الهيئه الى هيئه اقتصاديه تطورت الاستثمارات فيها الى ٢ مليار جنيه. واكدت الورقه على اثار المخلفات الصناعيه السائله غير المعالجة على مرافق الصرف الصحى وتصورطريقه معالجه المخلفات الصغيره اعتمادا على الطبوغرافيا

دون انشاءات جديده .

وقد دارت مناقشات تلك الجلسه حول النقاط التاليه .

- الممارسات والسلوك البيئى السلبى فى مصر .

- امكانيات الاستفاده من المورد الشجرى والمخلفات الزراعيه فى صناعه الاخشاب .

- مفهوم التنميه البشريه كمفهوم شامل متسع للانسان بابعاده الاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية .

- قضيه الانتماء الوجدانى (الغيريه) فى مصر .

- حمايه الملكيه الفكريه فى مجال التجارب الشجريه .

-أهميه إبراز النجاح والفشل فى تجربة الإصلاح الاقتصادى والتصحيح الهيكلى فى مصر بهدف زياده الأيجابيات وتعظيمها وتقليل السلبيات .

وتضمنت الجلسه الثالثه عرض ثلاث اوراق الاولى بعنوان "مستقبل تنميه وتطوير القريه المصريه فى ظل البرنامج القومى للتنميه الريفيه المتكامله شروق" وقدمها أ.د.ابراهيم محرم رئيس جهاز بناء وتنميه القريه. حيث اشارت الورقه الى تاريخ تنميه القريه المصريه ومعوقات واسباب المعاناه التى تعيشها القريه المصريه فى غياب استراتيجيه عامه للتنميه الريفيه وضعف دور المشاركه الشعبيه وانخفاض مستوى وعى المواطن. وتناولت الورقه اهم مؤشرات الرؤيه المستقبليه للقريه المصريه من خلال برنامج "شروق " والاثار المتوقعه له والمتمثله فى زياده دخل المجتمع وزياده صادرات الدوله وارتفاع معدلات التشغيل والحد من الهجره الداخليه وزياده الاستقرار السياسى والاقتصادى بالبلاد وضمان تنميه متواصله فى المجتمع الريفى. وتوقعت الورقه فى نهايتها انه بعد تنفيذ مراحل برنامج شروق فسوف تصل القريه المصريه الى حد الاعتماد على الذات فى تحديد المشروعات وتصميمها وتنفيذها ومتابعتها وصيانتها وتمويلها باقل قدر من الاعتماد على الحكومه .

وجاءت الورقه الثانيه حول "مستقبل التنميه واداره القطاع الزراعى" وقدمها أ.د.سعد طه علام مستشار ومدير مركز التخطيط الزراعى بمعهد التخطيط القومى . وقد استعرضت الورقه اسلوب اداره القطاع الزراعى فى ظل التخطيط الشامل ثم انتقلت الى عرض للاصلاحات الهيكليه

التى ادخلت على القطاع الزراعى والتى ارتبطت الى حد كبير بالتغيرات الاقتصاديه القوميه واستعرضت أهم آثار ذلك الاصلاح على القطاع ثم انتقلت الورقه الى استعراض مستقبل التنميه واداره القطاع الزراعى وضروره استحداث هياكل تؤدى دورها المطلوب فى ظل حريه السوق. واشارت الورقه الى دور التعاونيات واتحادات المنتجين ووزاره الزراعه بالاضافه الى ما يمكن ان يطلق عليه المجلس الزراعى .ثم تعرضت الورقه الى اهميه المشروعات الصغيره كركيزه للتنميه لما تتمتع به تلك المشروعات من خصائص ومميزات وخلصت الورقه الى اهميه تحقيق اقصى كفاءه انتاجيه فى استخدام الموارد الزراعيه المتاحه وتحقيق التوازن بين العرض والطلب ونشر التصنيع الزراعى .

اما الورقه الثالثه فى هذه الجلسه فكانت بعنوان "مستقبل التمويل الزراعى فى مصر، ودور البنك الرئيسى للتنميه والائتمان الزراعى " وقد عرضها الاستاذ محمود نور مستشار البنك نيابه عن أ.د. حسن خضر معد الورقه .

واشارت الورقه الى دور التمويل الزراعى كوسيله لدفع عجله التنميه الزراعيه وتحسين صافى دخل المزرعه ورفع مستوى المعيشه واستعرضت الورقه السياسه التمويليه للبنك فى ظل التحرير الاقتصادى والتغيرات التى شهدها البنك اعتبارا من عام ١٩٩١ . واكدت الورقه على اهميه دور المشروعات الصغيره فى دفع عجله التنميه الاقتصاديه فى مصر ومساهمتها فى تخفيف حده البطاله وانخفاض تكلفه فرص العمل فى تلك المشروعات واعتمادها على المواد الاوليه ومستلزمات الانتاج المحليه .واشارت الورقه الى دور البنك فى تمويل تلك المشروعات بتوجيه نسبه متزايده من موارده وجهوده لتنميه تلك المشروعات من خلال ثلاثه محاور رئيسيه .

- المحور الاول: استخدام التسهيلات المتوفره للبنك محليا
- المحور الثانى: توجيه اغلبيه المعونات والقروض الاجنبيه لتمويل المشروعات الصغيره .
- المحور الثالث :التعاون مع الصندوق الاجتماعى فى دعم وتنميه المشروعات الصغيره.

وقد دارت مناقشات تلك الجلسه حول النقاط التاليه :

- اهميه العمل الجماعى فى مصر .
- التكنولوجيا الملائمه.

- دور المرأه الريفيه .

- اهميه ودور المعلومات فى تحقيق التنميه .

- امكانيات تحقيق اكتفاء ذاتى من سلع العجز.

- اهميه تكامل الجهود المبذوله فى الريف المصرى.

- اهميه المعونه الفنيه والتدريب فى دعم وتنميه المشروعات الصغيره .

- دور الاتحادات والتعاونيات فى تحقيق التنميه الزراعيه .

- البرنامج الرائد فى التنميه الريفيه المتكامله "شروق " ودوره فى اطلاق قوى النمو الذاتى داخل القريه وتحقيق التنميه المتواصله .

تضمنت الجلسة الرابعه ثلاث أوراق الأولى بعنوان "المشروعات الصغيره وتنمية القريه المصريه، كنقطة انطلاق للتنميه الشامله" وقدمها أ.د .ابراهيم محرم رئيس جهاز بناء وتنمية القريه، والورقه الثانيه " الصندوق الاجتماعى للتنميه ودوره فى تمويل وتنمية المشروعات الصغيره" وقدمها مهندس عزمى مصطفى مستشار الصندوق. والورقه الثالثه "الصناعات الصغيره اجتهادات ورؤيه" وقدمها أ.د .رفعت لقوشه الأستاذ بكلية الزراعه جامعة الاسكندريه .

وقد أشارت الورقه الأولى فى صدرها الى أهمية دور المشروعات الصغيره فى عمليات التنميه الشامله بجميع جوانبها ثم استعرضت سمات تلك المشروعات وأهم العوامل التى تساعد على ازدهارها وعلى رأسها التمويل باعتباره من أهم المعضلات التى تواجه تلك المشروعات، بالاضافه الى المكان الملائم والأسواق . وعرضت الورقه بعد ذلك "صندوق التنميه المحليه" منذ نشأته حتى الآن والاستراتيجيه التى يعمل الصندوق من خلالها من حيث أغراض القروض وأنواعها وشروط الإقراض المختلفه .

أما الورقه الثانيه "الصندوق الاجتماعى للتنميه ودوره فى تمويل وتنمية المشروعات الصغيره". فقد تضمنت الاعتبارات التى تداخلت لتجعل من تنمية المشروعات الصغيره حتميه لمستقبل التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه ثم استعرضت المقدمات الأساسيه التى ساهمت فى ان يحقق الصندوق الاجتماعى دوره فى تمويل تلك المشروعات. وأوضحت الورقه أن الصندوق يقدم حزمه ائتمانيه أو

ائتمان تنموى يعتبر القرض أحد عناصره الأساسيه الى جانب الترويج الاعلامى والإعلانى والمعونه الفنيه والتدريب والمتابعه والاشراف والدعم التسويقى وتحفيز استمرار النشاط .

هذا وقد استعرضت الورقه حجم وعدد وطبيعة المشروعات الصغيره الممولة من الصندوق حتى نهاية ١٩٩٥ وعدد المستفيدين وجهات التعامل ثم استعرضت الآليات التى يستخدمها الصندوق الاجتماعى للتنميه فى توصيل المعونه الفنيه المطلوبه من خلال منحه فى حدود ٧٪ من قيمة القرض للجهات المنفذه ومن خلال وحدة مساندة المستفيدين والخدمات الاقليمية للصندوق والبرامج الخاصه .

وانتهت الورقه باستعراض اهم المعوقات التى تقف فى سبيل تنمية المشروعات الصغيره والتى على رأسها تعدد الجهات المعنيه بالصناعات الصغيره دون تنسيق - تعدد التعريفات المستخدمه - نقص الخبراء المتخصصين والممارسين فى المجال - طول وصعوبة الاجراءات - ارتفاع التكاليف الاستثماريه ، وغيرها من المعوقات . وانتهت الورقه بعرض لوسائل وطرق مواجهة تلك المعوقات .

أما الورقه الثالثه "الصناعات الصغيره اجتهادات ورؤيه" فقد استعرضت فى البدايه بعض المتغيرات ذات التأثير على تزايد الاهتمام بالصناعات الصغيره فى مصر أكدت على اهمية دور الصناعات الصغيره فى القيام بدور الرابطه المفصليه من منطلق الربط بين الصناعات الصغيره . ومفاهيم الليبراليه الاجتماعيه ، وعمق الدور الذى تلعبه تلك الصناعات فى تقوية الطبقه الوسطى لتحقيق التوازن الاجتماعى فى المجتمع . وقد استعرضت الورقه نقاط الفرق بين تعبير الصناعات الصغيره والصناعات المصغره وأكدت على أن النموذج المصرى لم يسمح الا بالصناعات المصغره فى دورة إعادة انتاج نمطى وتكرارى وقد حققت هذه الاستراتيجيه هدفها فى امتصاص جزء من البطاله ولكنها خلت من ابداع حقيقى .

وقد اشارت الورقه الى ان الورش الحرفيه كاحتياطى مدخر لاستراتيجية التوسع فى الصناعات الصغيره باتت مهدده فى ظل مستجدات الجات وبات حوالى ٢ مليون حرفى تحت طائلة التهديد بالبطاله . وفى النهايه أشارت الورقه الى أن كل الجهود التى تتفاعل فى اتجاه تنشيط الصناعات الصغيره، والصناعات المصغره لاتكفى وحدها الا لقطع نصف الطريق والنصف الآخر مشروط بقاعدة صناعية قويه .

وقد دارت مناقشات الجلسه الرابعه حول النقاط التاليه :

- مدى مناسبة سعر الفائده .

- الاتفاق على تعريف محدد للصناعات الصغيره .

- التأكيد على ضرورة التزام الصندوق بدوره الأصلى .

- أهمية الاعتماد على تقنيه عاليه فى مجال الصناعات الصغيره .

- أهمية وجود تنسيق بين الجهات العامله فى مجال الصناعات الصغيره (التعاون الانتاجى - الأسر المنتجه - جهاز القريه - البنوك - الجمعيات ...الخ).

- ضرورة اختصار اجراءات الحصول على القروض وتنفيذ المشروعات .

- أهمية التسويق فى دعم الصناعات الصغيره .

- أهمية وجود استراتيجية متكامله للمشروعات الصغيره فى مصر .

- أهمية تحديد مجالات عمل المشروعات الصغيره فى ضوء المنافسه القويه للمشروعات العملاقه وفى ضوء تحرير التجاره .

قدمت فى الجلسه الخامسه ورقتان الأولى بعنوان" رؤيه مستقبليه لمشكلة الاسكان فى مصر" وقدمها أ.د.ميلاد حنا أستاذ الانشاءات بجامعة عين شمس وخبير الاسكان الدولى. والورقه الثانيه بعنوان" التنميه المستقبليه للتعليم فى مصر" وقدمها أ.د. عصمت علام الأستاذ بكلية الزراعة جامعة عير شمس .

وقد انقسمت الورقه الأولى الى ثلاثة أجزاء الأولى تضمنت مظاهر أزمة الاسكان فى تطورها التاريخى . والثانى التفاعل المتبادل بين المجتمع والاسكان. والثالث تناول الخطوط العريضه لمستقبل الاسكان فى مصر . وفى استعراض مظاهر أزمة الاسكان تبين ان هناك العديد من العوامل التى أخلت بالتوازن فى اقتصاديات الاسكان منها ارتفاع أسعار الأراضى بدرجه كبيره فى السنوات الاخيره وارتفاع أسعار مواد البناء وانتقال رؤوس الأموال الى الإسكان الفاخر. وقد ادى ذلك فى النهايه الى انقسام الشعب المصرى الى تقسيم مرتبط بمشكلة الاسكان. وفى اطار العلاقه الجدليه بين المجتمع والاسكان تناولت الورقه عدة نقاط حول الواقع المفروض فى مصر فى عالم الاسكان ايجابا بالاسكان الفاخر وسلبا بالعشوائيات وعلاقة الاسكان بالهجره الداخليه والخارجيه . وفى المحور

الثالث استعرضت الورقه رؤيه مستقبليه لمشكلة الاسكان فى مصر فى ظل ظروف صعبه وتعدد الجهات المسئوله والتراكم التاريخى للمشكلة .

وتناولت الورقه الثانيه "التنميه المستقبليه للتعليم فى مصر" وقد أوضحت الورقه أن نهضة التعليم فى مصر تعتمد على ثلاثه محاور أساسيه أولا: التعليم سياسة دوله وليست سياسة وزير وثانيا: التمويـل وثالثا: الأميـه .

واستعرضت الورقه بالتفصيل المحاور الثلاثه واوضحت ازمة التعليم قبل الجامعى وتبين انخفاض نصيب التعليم من الانفاق الحكومى من ٢٢٪ فى الستينات الى ١٥٪ فى السبعينات و١٠٪ فى الثمانينات و٦٪ عام ١٩٩١/٩٠ مقارنه بنسبة ١٥٪ فى تونس و ١٤٪ فى سوريا و١٨٪ فى ايران و ٢٦٪ فى كوريا الجنوبيه وذلك عام١٩٨٨/٨٧ .

وأوضحت الورقه أن مشكلة الأميه تعوق وتعرقل أى خطة تنمية وان منافذ الأميه لاتزال مفتوحه وتتمثل فى عدم استيعاب المرحله الأساسيه لكل من فى سن الالزام ، وظاهرة التسرب حيث يضاف سنويا الى صفوف الأميه نحو ١.٧٦ مليون أمى ، واستعرضت الورقه المحاولات الوطنيه للحد من الأميه . وتعرضت الورقه للتعليم الأساسى وضرورة تصحيحه من خلال محاور أساسيه ثم ناقشت الورقه التعليم الجامعى ومشاكله وأشارت الى البحث العلمى والتكنولوجيا وأهمية زيادة الإنفاق عليها فى مصر والذى بلغ حدا متدنيا بالمقارنه بالدول الأخرى المتقدمه والعديد من الدول الناميه .

وقد دارت مناقشات تلك الجلسه حول :

- مشكلة العشوائيات وتفاقمها وأسبابها .
- اعتبار نقص الامكانيات اللازمه لتطوير التعليم من اهم أسباب مشكلة التعليم فى مراحله المختلفه .
- أهمية وجود سياسة طويلة المدى لاصلاح التعليم .
- غياب الاهتمام بالتخطيط العمرانى والاسكان داخل القريه المصريه رغم أن المشكله فى تفاقم مستمر .

- الانقسام الثقافى فى المجتمع المصرى بين تعليم دينى وتعليم مدنى .

- مجانية التعليم الجامعى وتضخم مصروفاته .

- أهمية دراسة تجارب الدول الأخرى فى الإسكان والتعليم .

- إطلاق الحريات وأهمية خلق جيل قادر على التفاعل والتفكير الخلاق .

- تعليم المرأه وتدهوره فى مصر .

- خطورة الحلول الجزئيه تعتبر أخطر من اللاحلول للكثير من المشاكل .

- البعد الاجتماعى للتنميه واهميته فى الوقت الحالى .

وفى الجلسة السادسة : قدمت ورقة واحده بعنوان "مستقبل التنمية التكنولوجية فى مصر - اهم القضايا تركيزا على مؤسسات الاعمال الصغيرة" وقدمها أ.د. محمد على نصار - مستشار ومدير مركز الاساليب التخطيطية بمعهد التخطيط القومى .

وبدأت الورقة بالتأكيد على شراسة المنافسة القادمة على خريطة العالم واسواقه واشارت الورقة الى عدة امور هامة تتمثل فى :

- ان التحولات المعرفية والتكنولوجية الحالية والمتوقعة تؤدى الى غلبة مؤسسات الاعمال الصغيرة فى مجمل النشاط الاقتصادى .

- بالنظر الى مخاطر التمويل الاجنبى مقارنة بما يمكن ان نصوغه نحن محليا فى مجال البحث العلمى والتطور التقنى من ناحية ودعم مؤسسات الاعمال الصغيرة التنموية من ناحية اخرى تأتى المخاوف من تأكيد سيطرة مصلحة الممولين على مقدراتنا .

- ارتبطت التحولات الحضارية والاقتصادية بما تم من انجازات معرفية (علمية وتكنولوجية)، مما ادى الى صياغة متطلبات جديدة بالنسبة للمفاهيم وتعريف الموارد والتخطيط لهيكل الانتاج وفى مجال التعامل مع البيئه وتجددها .

واكدت الورقة على ان المستقبل مرهون بشمولية النظرة وعلمية التخطيط للعلم حيث يحتاج العمل المجتمعى الفعال الى تفكير منظومى يأخذ فى الاعتبار حقيقة التشابكات والترجيعات العكسية ويعد متخذى القرار بمجموعة متسقة من المعايير .

وانتقلت الورقة الى مناقشة اكثر تفصيلا لما اثارته فى بدايتها ثم انتقلت الى وضع ملامح سيناريو لمستقبل التنمية التكنولوجية فى مصر بداية بمناقشة الملابسات الحاليه ثم اكدت الورقة على ضرورة انجاز ما يلى :

- الدراسة المنظومية، وتشجيع نشاط استشراف المستقبل .
- توافر الارادة السياسية ، ومناخ الحريات فى نفس الوقت .
- الاتفاق على المجالات المرشحه للتمايز .
- فتح الباب امام المزيد من التنافس الجاد بين الجامعات ومراكز البحث .
- تطور العلوم الاجتماعية وتكاملها .
- تشجيع سوق داخلى يلح على التجديد .
- تنظيم قواعد المعلومات وتحديثها .
- اعتبار مؤشر انتاجية العمل اهم المؤشرات فى التقييم على المستوى القومى .

وقد دارت مناقشات تلك الجلسة حول :

- الاتفاق على ضرورة التغيير المؤسسى سواء فى اتجاه المؤسسات الحكومية او المنظمات الشعبية .
- قدره العقل المصرى على الابداع اذا ما اعطى الفرصة .
- ضرورة دعم ميزانية الجامعات حتى تستطيع القيام بدورها العلمى والتعليمى .
- اهمية اطلاق الحريات السياسية للمواطن والعمل على التشجيع على المشاركة بكافة جوانبها .
- الاهتمام بالصناعات الكبيرة جنبا الى جنب مع الصناعات الصغيرة .
- ضرورة التعريف السليم للتكنولوجيا على اعتبار انها طريقة الانسان فى صياغة علاقات الانتاج الفنية والاجتماعية لكى ينتج ما يشبع حاجاته .

وفى الجلسة السابعة تم عرض ورقتين الاولى بعنوان" التعاونيات الانتاجية والمشروعات

الصغيرة ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية" وقدمها الاتحاد التعاونى الانتاجى - والورقة الثانية بعنوان "التعاونيات الزراعية والمشروعات الصغيرة."

وفى الورقة الاولى تم التأكيد على أهمية الصناعات الحرفية الصغيرة فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية - ثم استعرضت الورقة واقع التعاون الانتاجى فى مصر وعرض مجالات نشاط الحركة التعاونية الانتاجية وما حققته من انجازات فى مجال الاصلاح الاقتصادى والعلاقات العربية والدولية ثم تعرضت لأهم المشاكل والمعوقات التى تواجه التعاونيات الإنتاجية وعلى رأسها:

- مشاكل تتعلق بالمحاسبة الضريبية .
- مشاكل تتعلق بالتأمينات الاجتماعية .
- مشاكل تتعلق بسلب الجمعيات لبعض الحقوق والمزايا المقرره لها- مشاكل الادارة والتنظيم
- مواجهة التغيرات الاقتصادية المحلية والدولية .

ثم انتقلت الورقة الى محاولة وضع رؤية مستقبلية لدور التعاون الانتاجى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وفى الورقة الثانية" التعاونيات الزراعية والمشروعات الصغيرة" تناولت عرضا للميزه النسبية للمشروعات التعاونية الزراعية والمقومات الواجب توافرها لإقامة ونجاح تلك المشروعات . ثم تناولت الورقة جهود الاتحاد التعاونى الزراعى المركزى فى إعداد الكوادر اللازمه لإقامة المشروعات التعاونية الصغيرة وإعداد دراسات الجدوى الأولية وتوعية القيادات الشعبية بأهمية المساهمه فى إقامة تلك المشروعات من خلال العديد من الندوات التثقيفية وندوات التوعية.

وتعرضت الورقة للمشاكل التى تواجه المشروعات التعاونية الزراعية وبصفة خاصة ضعف السيوله النقدية والتسويق وعدم توفر المعلومات والبيانات الفنية والتسويقية، ورأت الورقة انه يجب ان يتم التخطيط للمشروعات الصغيرة والتنسيق بينها على مستوى الإقليم مع مراعاه التكامل وتخطيط التسويق .

وقد دارت مناقشات تلك الجلسة حول :

- أهمية الدور التعاونى فى المرحلة الحالية .

- ضرورة وضع صيغة جديدة لنشاط التعاونيات بأنواعها .

- أهمية تنظيم وتنسيق القطاع ودخوله فى آليات إدارية ورأسمالية .

- أهمية دراسة آثار الإصلاح الاقتصادى على القطاع التعاونى ووضع استراتيجية للتعامل مع مقتضيات المرحلة الحالية .

- ضرورة أن يغطى قطاع التعاون الإنتاجى كل الانتاج عدا الإنتاج الزراعى - أهمية الاهتمام بدور المرأة وتشغيلها داخل القطاع التعاونى وتعظيم دورها فى التنمية داخل المجتمع الريفى .

يعقد معهد التخطيط القومى
بالاشتراك مع كل من الصندوق الاجتماعى للتنمية
والعلميون المتحدون للمشروعات والتنمية
ندوة تحت عنوان
" مصر وتحديات المستقبل"
وذلك فى شهر ديسمبر ١٩٩٦